نحو علاقات عربية أفضل

لعله مما يلفت النظر ويهز الوجدان كمدخل لهذا الفصل أن نشير إلى وضع مثقف من نوعية الشاعر نزار القبانى ، ذلك الشاعر العربى الذى اشتهر بقصائده عن الجنس وإن لم يقتصر فى شعره عليه ، بل أنه فى لحظات المحن والأزمات كان يخرج علينا بقصيدة من نمط غير تقليدى فبعد هزيمة ١٩٦٧ ، جاء بقصيدة مدوية تنتقد الأنظمة والزعماء والقادة وحصل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر على نصيب الأسد من نقد نزار القبانى ، وبعد موت عبد الناصر نظم نزار قصيدته التى يقول فيها قتلناك ياآخر الأنبياء ، وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤ خرج علينا بقصيدة عن وفاة العرب .. ولا شك أن كل قصيدة تعبر عن موقف ، وتعبر عن حالة المجتمع ، وليس فقط لذات الإنسان صاحب القصيدة ، فالمفكر هو حصيلة عوامل ثلاثة متفاعلة : الثقافة والبيئة التى ينتمى إليها ، والعصر الذى يعيش فيه وأخيرًا السمات والخصائص الذاتية للمفكر ، فإذا كان العصر يتميز بنبض التغيرات السريعة والعنيفة وإذا كان العصر يتميز برفع شعار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ويجد مفكرًا مثل نزار قبانى نفسه يرسف مع كثير من الشعوب العربية فى أغلال نظم فردية ، فإن رد الفعل ربما يكون كما كان بفقدان الاتزان والبوصلة

وفقدان الثقة بالذات وبالمستقبل . وليس نزار قبانى بدعًا ، فالأديب والمفكر المصرى المشهور توفيق الحكيم كتب عودة الروح فى بداية القرن ، ثم عاش بفكر الزعيم فى عهد عبد الناصر ، وعاد إلينا بعد وفاة عبد الناصر ليعلن عودة الوعى ، وليؤكد أنه كان مسلوب الوعى والإرادة كغيره من الجماهير ، ونفس الحالة النفسية ، الناتجه عن تردى الأوضاع العربية ، دفعت أحد وزراء الخارجية العرب فى اجتماعات الدورة ١٠٢ لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ ليعلن عند مناقشتة بند الاحتفال بالذكرى الخمسين للجامعة العربية ، قائلاً « علام نحتفل ؟ ، هل نحتفل بموتنا كأمة وبتأبين الجامعة والعروبة والعرب ؟ » ... أقول ألا تكفى هذه النماذج للدلالة على المأزق الذى تعيشه الأمة العربية ممثلة فى قادة الفكر والرأى والسياسة .

لاشك أن هناك سمات معينة يتم استدعاؤها للعقل من الذاكرة كلما ورد ذكر العرب أو العالم العربى ، هذه السمات بعضها سلبى وبعضها إيجابى ، بعضها سياسى وبعضها اقتصادى ، بعضها ثقافى وبعضها اجتماعى ، البعض ينتمى للحاضر والبعض الآخر يضرب بجذوره فى الماضى .

ومن منظور أكاديمى لابد أن نشير إلى الخلط فى الإطار العالمى بين النظرة للعالم العربى وبين النظرة للشرق الأوسط ، وكلاهما تعبير سياسى له مدلولات ثقافية وحضارية وتاريخية .

وقد يكون الخلط هذا نتيجة حسن النية أى راجع لاعتبارات

التطور السياسى التاريخى المتصل للاستراتيجية الغربية التى أطلقت على المنطقة اسم الشرق الأوسط ، وقد يكون نتيجة سوء النية أى يرجع إلى الرفض الغربى للتركيز على عوامل الاتفاق بين الدول التى تنتمى إلى المنطقة العربية حتى لا تتعزز النظرة لكونها ذات كيان متميز ، ومن ثم يسعى هؤلاء المؤلفون لتوسيع دائرة الانتماء وجعل هذه الدائرة العربية تتداخل مع مناطق أخرى لتمييع الهوية العربية وللتشويه على ذاتيتها المستقلة .

وأن إلقاء نظرة على كثير من المؤلفات الأجنبية التى تتعرض للمنطقة العربية نجد أن معظمها يتناول المنطقة تحت اسم الشرق الأوسط ، ويربط بين الدول العربية وكل من إيران وتركيا فى معالجته ، وهذا لايعنى عدم وجود مؤلفات مستقلة باسم العرب أو العالم العربى فهى موجودة وإن كانت قليلة ، وتتركز فى معاهدة البحوث المتخصصة كما أن معظم المؤلفين لها ، إما من أصول عربية أو أصول آسيوية (الهند وباكستان) ، ولكن ظاهرة الخلط أو التداخل هذه تمثل الاتجاه العام ولها تأثير على العقل الغربى ، وفى مخططاته القديمة والجديدة على السواء ، ولعل فى طرح أفكار الشرق أوسطية فى التسعينات خير دليل على ذلك .

وأيا كان الأمر فليس هذا مجال بحثنا تفصيلاً فى هذا الموضوع ، وإنما قصدنا من ذلك السعى لمعرفة أثر الملاحظة السابقة ودلالاتها

فى رسم إطار مستقبلى للعلاقات العربية الإقليمية والدولية ، ولن نستغرق البحث فى الغوص فى أعماق التاريخ القديم أو الحديث وإنما سنمرر الكرام على بعض المعالم الرئيسية التى تخدم هدفنا فى التطلع نحو نظرة مستقبلية، ولذا نتناول فى هذا الفصل النقاط التالية:

١ – الإطار الفكرى للعلاقات العربية وبعبارة أخرى ما هى القضايا المؤثرة فى طبيعة تلك العلاقات ؟

٢ – الظروف أو الأوضاع الراهنة للعلاقات العربية .

٣ – نحو بناء إطار مستقبلى لعلاقات عربية .

المبحث الأول
الإطار الفكرى للعلاقات العربية

برز فى الفكر السياسى والاجتماعى العربى عدة تيارات فكرية وسياسية واجتماعية أثرت سلبًا أو إيجابًا فى العلاقات بين الدول العربية ، إذ أنها غذت الصراعات فيما بينها كما أوجدت أيضًا التحالفات والتكتلات العربية، وتركت آثارها على العالم العربى، حتى وصف بعض الكتاب هذه الحالة بأنها حرب باردة عربية عربية ، وتصاعدت صيحات الدعوة للتضامن ووقف الحملات الإعلامية من الدول العربية ضد بعضها البعض ، وهى صيحات تكررت دون جدوى حقيقية إذ أن الالتزام بالقرارات كان التزامًا مؤقتًا ولفترات محدودة .

ولسنا فى معرض الحديث تفصيلاً وإنما سنشير فقط بإيجاز لأهم التيارات التى تصارعت وما تزال تتصارع فى المنطقة العربية وهى :

١ – التيار القومى العروبى فى مواجهة التيارات الجزئية مثل تيار الشام أو الهلال الخصيب أو التيار القطرى مثل القوميين السوريين .

٢ – التيار القومى العروبى فى مواجهة التيار الإسلامى وفى مواجهة التيار الشيوعى .

ولا شك أن هدف وطبيعة تصارع التيار القومى العروبى مع التيارات الفكرية القطرية أو الجزئية كان على نقيض هدف تصارعه مع أى من التيارين الإسلامى أو الشيوعى فالتيارات الجزئية استهدفت تفتيت الذاتية العربية الموحدة ، أما التيار الإسلامى أو التيار الشيوعى فقد استهدف تمييع الذاتية العربية من خلال وضعها فى نطاق أشمل وأوسع سواء أفقيًا أو رأسيًا .

وقد طرحت التيارات السابقة قضايا سياسية مثل قضية الزعامة السياسية والوحدة العربية والاشتراكية العربية أو التطبيق العربى للاشتراكية ونظام الحكم الإسلامى وطبيعة الديموقراطية .

كما برز تيار أطلق عليه التيار السلامى أو التيار الداعى للسلام مع إسرائيل ، وتعزز هذه التيار منذ مبادرة السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وأثار هذا التيار نقدًا عارمًا آنذاك ولكن أثبتت الأحداث قوى الصمود لدى هذ االتيار بل واكتسابه أرضا جديدة مع مضى

الوقت حتى أصبح فى التسعينات هو التيار الجارف الذى يجمع مختلف الدول بل والقوى السياسية مع اختلاف فى التفسيرات والمبررات والتكتيكات لكل منها إزاء مواقفها وسلوكها .

ومن ناحية أخرى بحث بعض الكتاب العرب الاتجاهات الفكرية المعاصرة لا بمنطق تحليلى موضوعى ، وإنما بمنطق الأيدلوجى السياسى حيث أشار البعض إلى تيار الاستشراق ، تيار التبشير ، الاتجاه الفكرى الغربى ، العلمانية ، الديمقراطية الغربية ، الوجودية ، التيار الفكرى الشيوعى ، الاتجاه الصهيونى (الأفعى اليهودية) ، الاتجاهات الإسلامية المعاصرة .

ومن الملفت للنظر أنه حتى ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين ، نجد أن التيارات السابقة والأفكار التى تنطوى عليها مازالت محل جدل فكرى وسياسى كبير ليس فقط مما يعوق انطلاق المجتمعات نحو التقدم ، بل وأيضًا مما يغذى الخلافات العربية ، ويهدد بالقضاء على الذاتية القومية ، كما أنه من الملفت للنظر أيضًا تمسك بعض أصحاب هذه التيارات بقوة بفكرهم والتنقيب فى سجلات التاريخ للوصول إلى ما يعزز منطقهم .

ولكن التساؤل الذى يفرض نفسه فى وجه هذه الأفكار ، والتيارات المتصارعة وأثرها السلبى بوجه خاص على العلاقات العربية ، هل سمة التصارع والتشاحن والخلاف سمة لصيقة بالشخصية العربية أم أنها نتيجة مرحلة ما من مراحل التطور السياسى والاجتماعى ؟ . ولا شك أن الإجابة على مثل هذا السؤال ليست

بالأمر السهل ، ولكن من قبيل التبسيط يمكن أن نقول : بأن الشخصية العربية بها سمات إيجابية وأخرى سلبية ومن سلبياتها التصارع والتشاحن والتنابذ بالألقاب ، ومن الضرورى البحث عن إيجابيات الشخصية العربية والسعى لتطوير نموذج للتعامل السياسى العربى يكون من شأنه إحداث تراكم إيجابى فى هذه الشخصية حتى يمكن أن تتطور العلاقات بين الدول العربية فى اطار القول العربى المأثور ، والذى لا يلتزم به العرب وهو « اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية » بل أن ما درج عليه العمل العربى هو أن اختلاف الرأى يقضى على كل مودة ويؤثر سلبًا على كل مصلحة ، ويحكم بالتوقف والجمود إن لم نقل بالرجوع للقهقرى على كل عمل عربى مشترك .

المبحث الثانى
الظروف والأوضاع الراهنة للعلاقات العربية

تسيطر على العلاقات العربية الراهنة سمات خاصة وفريدة من نوعها تتسم بطابع من السلبية ونوجز هذه السمات فى ثلاث هى :

الأولى : حالة واضحة من انعدام الثقة بين الدول العربية سواء كانت صديقة وحليفة أو كانت معادية ، يكفى أن نشير هنا لحالة العلاقات داخل تجمع مجلس التعاون الخليجى بين السعودية من جانب ، وكل من عمان وقطر من جانب آخر ، وكذلك العلاقة بين قطر والبحرين ، ونفس الحالة نجدها داخل دول الاتحاد المغاربى

ففى قمة تونس فى الثانى من أبريل ١٩٩٤ ، لم يشارك العقيد القذافى ولا الملك الحسن أى تغيب رؤساء دولتين من خمس دول ، ونفس حالة الشك وانعدام الثقة والتوتر قائمة بين مصر السودان وبين الفلسطينيين وكل من الأردن وسوريا ولبنان ، ولنترك جانبا حالة الدول المتعادية مثل حالة الكويت تجاه كل من العراق أو موقف الكويت لفترة مما عرف باسم دول الضد مثل الأردن وفلسطين .

الثانية : حالة واضحة من انعدام الالتزام وتتجلى هذه الحالة فى عدم التزام الدول العربية بالقرارات العربية التى تصدرها جامعة الدول العربية ، أو غيرها من منظمات العمل العربى المشترك ، وعدم الالتزام حتى بسداد أنصبتها بوجه كامل ، وبشكل منتظم فى تلك المنظمات بل أحيانا عدم الالتزام بالمشاركة على المستوى المطلوب أو المقرر كما فى حالة المشاركة فى الاجتماعات الوزارية لكل من مجلس الوحدة الاقتصادية أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، إذ رغم أن القرار هو المشاركة الوزارية فإن عدد من يشارك من الوزراء لا يتجاوز فى معظم الأحيان أصابع اليد الواحدة وزاد الطين بله الاجتماع الوزارى لمجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٦ – ٢٧ مارس ١٩٩٤ ، إذ شارك فى اجتماعات اليوم الأول ١٩ وزيرا وهى نسبة عالية فى حين شارك فى الجلسة الختامية فى اليوم الثانى ٦ وزراء خارجية هذا رغم أن الاجتماع لم يستغرق سوى يومين فقط .

الثالثة : حالة واضحة من انعدام التوجه والهدف ومرة أخرى نلجأ إلى اجتماعات ومداولات العمل العربى الموحد للاستدلال منها

على هذه الظاهرة السلبية ، فاجتماعات دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى فبراير ١٩٩٤ ، لم تستطع أن تقدم موقفا عربيا من قضية السوق العربية المشتركة أو الوحدة الاقتصادية العربية أو الأفكار المطروحة حول ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ، أو حتى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات الجات بل ولا حتى قضية جزئية للغاية مثل موضوع إعطاء الدول العربية أولوية للعمالة العربية فى حالة تساوى خبراتها مع غيرها من العمالة الأجنبية ، إذ تمت صياغة القرار الخاص بذلك بأسلوب الإحالة إلى الاتفاقيات والنظم فى منظمة العمل العربية ، وفى اجتماعات مجلس الجامعة العربية فى الدورة ١٠١ فى ٢٦ – ٢٧ مارس ١٩٩٤ تقرر تأجيل بحث موضوعات الأمن القومى ، وإنشاء آلية عربية لتسوية المنازعات « محكمة عدل عربية » وبحث الميثاق العربى لحقوق الإنسان ، كما تم تجاهل موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل وموضوع المصالحة العربية .

ولكن السؤال أو التساؤل الذى يطرح نفسه ، هل أخفق العمل العربى المشترك ؟ أو هل بلغت العلاقات العربية أدناها بحيث أصبح مطروحا بشكل جدى التخلى عنها ، وأن تبحث كل دولة عن مصالحها بصورة فردية أو انفرادية ؟ .

والإجابة على هذا التساؤل بكل تأكيد هى بالنفى ، ومع هذا فمن الضرورى أن نوضح أن مثل هذه الإجابة ليست أمرا سهلا ، ومن الضرورى أن نقدم فقط بعض الملاحظات التى قد تعين فى

شرح هذه الصعوبة وما يرتبط بها من صراع نفسى لدى كل مواطن عربى وهو يواجه هذا المأزق .

الأولى : إن الروابط بين الدول العربية راسخة وعميقة الجذور سواء ما كان منها يرجع إلى العقيدة أو التراث أو الثقافة ، وهذا يجعل من الذاتية العربية حقيقة واقعة ، البعض يسميها ذاتية ثقافية حضارية لم ترق ولن ترقى لتصبح كيانا سياسيا ، والبعض يتصورها حقيقة سياسية واقعة نتيجة ما يحدث من تضامن عربى ، ويسعى ليطورها فى كيان سياسى وحدوى ، سواء فدرالى أو كونفدرالى ، أو على الأقل فى إطار تنسيقى عربى من خلال مؤسسات العمل العربى المشترك وبخاصة جامعة الدول العربية .

الثانية : إنه رغم عمق الروابط المشار إليها فإن الإرادة السياسية العربية أضعف من أن تصل لمستوى تلك الروابط ، أو أن تتخذ من الإجراءات والسياسات الكفيلة بالتعبير عن تلك الروابط وبلورتها فى صيغة عمل مشترك ، وهذه الإرادة السياسية العربية ليست فقط إرادة الحكام العرب بل هى أيضا إرادة النخب السياسية والثقافية العربية بوجه عام ، وهذه الحالة انعكاس للتباين بين المصالح القطرية الآنية وبين المصالح القومية بعيدة المدى .

الثالثة : إن هناك حالة من الاستياء العام إزاء الوضع العربى الراهن ورغبة فى الخروج من المأزق العربى وحالة الانقسام والقطيعة السائدة حاليا ، ولكن هذه الحالة لم ترق بعد إلى القيام بمبادرات حقيقية

وشاملة ومكثفة لتغيير الوضع الراهن بل أن المبادرات الجزئية والمحدودة لم تلق النجاح المطلوب ، ونشير هنا على سبيل المثال إلى مبادرة الملك الحسن الثانى فى دعوته لقمة عربية وجولة الرئيس مبارك فى عدد من الدول الخليجية فى مايو ١٩٩٣ ، ومبادرة أمين عام الجامعة العربية من أجل المصالحة العربية فى مارس ١٩٩٣ ، ومسعى أمين عام الجامعة العربية لتعديل المادة السادسة من الميثاق أو لاستصدار قرار بالموافقة على إنشاء محكمة عدل عربية .

الرابعة : إن كون العلاقات السياسية أو الاقتصادية العربية تسير دون المستوى المرتجى فإن هذا غطى على إيجابيات عربية فى مجالات متخصصة ، مثل اجتماعات المجالس العربية للإسكان ، وللبيئة ، وللشباب ، وللكهرباء ، وللعدل ، وللداخلية ، وللمواصلات والصحة والإعلام ، وكلها مجالات هامة ترسى أسس العمل العربى المشترك على أرضية ثابتة وإن كانت غير مرئية ولا تحظى بالمانشتات الإعلامية الضخمة .

الخامسة : إنه لا يمكن أن يحدث تغير حقيقى فى الوضع العربى دون توافر أربعة عناصر :

(أ) الاتفـاق على عناصر مشتركة للعمـل العربى الموحد وهذا لن يتحقق إلا على مستوى القمة .

(ب) إن القمة لن تنعقد إلا إذا اتخذ بعض القادة العرب مبادرات مكثفة لتحقيق ذلك .

(جـ) إن القادة العرب لن يتحركوا دون إصرار ومبادرة من مصر .

(د) إن مصر لن تتحرك إلا إذا لمست أن المناخ العربى ملائما للتحرك ، كما أنها مشغولة حاليا فى عملية السلام العربى الإسرائيلى باعتباره الأولوية الأولى .

السادسة : إنه يخشى ما لم يتحرك العرب أن يتم تهميش دورهم فى إطار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد أو فى إطار المخططات الخاصة بما يسمى بالشرق أوسطية .

المبحث الثالث
نحو بناء إطار مستقبلى للعلاقات العربية

تطرح التساؤلات المستقبلية بوجه عام معضلة أساسية تتصل بمناهج البحث العلمى وعناصر ودرجة مصداقية عملية التنبؤ السياسى ، خاصة وأن العلوم الاجتماعية شأنها شأن الحياة الإنسانية والنشاط الإنسانى الذى تبحث فيه ، تتسم بسرعة التغير وصعوبة التنبؤ الدقيق الناجمة عن صعوبة الإحاطة بالعناصر المؤثرة فى السلوك الإنسانى ، ومدى الثقل الذى يعكسه كل عنصر بالنسبة لكل شخص مشارك فى العملية السياسية أو لنشاطه الاجتماعى ، ومن هنا يظهر ثقل العامل الشخصى المرتبط بالإنسان الفرد على قدم المساواة أحيانا مع العوامل الموضوعية فى التحليل السياسى ، وهى العوامل المفترض

أنها تكون البيئة من حيث الأطر والأسس التى تتم فيها وتتأثر بها القرارات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة ما ، وليس من قول نسوقه للتدليل على صحة هذا الموقف المرتبط بصعوبة التنبؤ وأحيانا صعوبة النظرة المنطقية سوى ما يتردد على ألسنة العامة وبعض المتخصصين على حد سواء من أن دولة ما أو زعيما ما يتصرف بعكس ما تقتضيه مصالحه وفقا للتحليل المنطقى . أو البحث الموضوعى لموقف ما ، مثل هذا القول يتردد أحيانا بشأن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط حيث يقال : كيف تأخذ هذه السياسة مواقف تكاد تكون متطابقة مع المواقف الإسرائيلية وتضحى بمصالحها الاقتصادية والمالية الضخمة مع الدول العربية ، ومع هذا نجد استمرارية للمواقف الأمريكية هذه رغم تنوع الإدارات أو الرئاسات الأمريكية ، ومثال آخر يتردد كيف تتصرف الدول العربية فى مواقفها فرادى تجاه إسرائيل أو إيران وغيرهما فى حين أن أبسط مبادئ العلوم السياسية تقتضى أن تتوحد تلك الدول ، وأن فى وحدتها وتنسيق مواقفها قوة لها جميعًا بل ولكل دولة منها ، ومع هذا تظل الفرقة والتشتت والخلاف بل أحيانًا التشرذم هو سمة العالم العربى ..

وانطلاقًا من هذه المقدمة شبه النظرية يمكن القول : إن بناء إطار مستقبلى للعلاقات العربية يقتضى التعامل مع هذه العلاقات من خلال أربعة مستويات :

١ – التعامل من خلال الأفكار والقضايا .

٢ - تعامل النخب السياسة والفكرية .
٣ - التعامل بين النظم السياسية العربية .
٤ - التعامل بين الدول العربية بعضها البعض .
والآن نعرض بإيجاز لكل من هذه المستويات الأربعة :

١ - التعامل من خلال الأفكار والقضايا :

مع سقوط النظم الشيوعية وتراجع الفكر اليسارى بوجه عام ، ومع عجز الفكر القومى العربى عن مواجهة التحدى الإسرائيلى ، وعن مواجهة تحدى التجزئة وعن مواجهة تحدى التخلف ، تصاعد المد الفكرى الإسلامى ، وتحدى أنصار هذا الفكر شرعية السلطة الحاكمة فى العديد من الدول العربية ، وأثار ذلك قدرًا كبيرًا من الهلع لدى جهات عديدة ، فالدول الغربية رأت فى المد الفكرى الإسلامى خطرًا فكريًا وحضاريًا والولايات المتحدة وهى القوة المسيطرة بعد سقوط الشيوعية نظرت للمد الإسلامى بأنه العدو الجديد ، ولعبت العناصر الموالية لإسرائيل دورها فى تغذية هذا النمط من التفكير ، والنظم العربية التى تستمد شرعيتها من الفكر الدينى التقليدى . وتمارس الحكم الفردى رأت فى الفكر الإسلامى المتمرد تهديدًا لها ، والنظم العربية الدائرة فى الفلك الغربى سواء سياسيًا أو فكريًا خشيت من هذا التيار الجديد ، الذى يتطلع لتولى السلطة من خلال صناديق الانتخاب ، ولكنه ما إن يصل

فلن يكون من السهل قبوله التخلى عنها ، وهو نفس النهج الذى تتبعه معظم الأنظمة العربية التى لا تؤمن حقيقة بمبدأ تداول السلطة ، وهكذا تبلورت معالم أزمة فكرية وسياسية واجتماعية ، وزاد من حدتها التجاء بعض العناصر الإسلامية لرفع لواء الجهاد باليد أو السلاح بدلاً من خوض المعركة بأسلحة سياسية وفكرية فقط . وبعبارة أخرى قام الحركيون الإسلاميون Activist بإعادة صياغة العمل الإسلامى ليصبح أداة للرفض ليس فقط للحضارة والفكر الغربيين ، بل وأيضا للنظم والفكر السائد فى بلاد الشرق الأوسط بما فى ذلك الفكر القومى .

ومن ثم فإن الوحدة الفكرية التى كانت تسود العالم العربى فى الخمسينات ، وحتى الثمانينات أصبحت تواجه تحديًا فكريًا ، لقد كان لمفهوم الوحدة العربية والعمل من أجلها القدح المعلّى فى تلك الفترة فتراجع وتدنى ، حتى أن مستوى التنسيق العربى أصبح موضع تساؤل ، كما كان مفهوم العدل الاجتماعى والتنمية من خلال التخطيط والقطاع العام هو المفهوم السائد ، فتغير وأصبح المفهوم هو التحول للقطاع الخاص وترك الحرية الاقتصادية واليات السوق لتضطلع بمهمة إحداث التطور الاقتصادى ، لقد كانت إسرائيل تعتبر هى العدو الأول والنضال ضدها أمرًا ضروريًا كما اعتبرت الإمبريالية والقواعد الأجنبية العدو الثانى المتواطئ مع إسرائيل ، فتغيرت الأفكار والسياسات . وأصبح السلام مع إسرائيل هو الخيار الاستراتيجى ،

والتفاوض هو الأسلوب لتحقيق الهدف ، والتعامل مع الغرب هو الوسيلة لتحقيق التقدم ، والتحالف مع الولايات المتحدة والدول الكبرى هو الطريق لضمان استقلال الدولة وسيادتها ، كما برز ذلك من خلال أزمة الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات ، إذن لقد أصاب المنظومة الفكرية العربية ثقافيًا وسياسيًا تغيرًا جوهريًا جعل البعض يعلن أن المشروع القومى العربى قد فشل ، ويجب البحث عن مشروع بديل ، والبعض الآخر يعلن أن المشروع القومى العربى قد جرى التخلى عنه ، ويجب إعادة بنائه من جديد بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة ..

ولذا فمن الضرورى لبناء علاقات عربية سليمة إعادة بناء الهيكل الفكرى العربى مرة ثانية باعتبار أن الفكر هو الركيزة والموجه للعمل العربى وتحديد القضايا ذات الأولوية والاهتمام ..

وفى تصورى أن الزمن قد تجاوز الفكر والقضايا التى سيطرت على العقل العربى فى الخمسينات وحتى الثمانينات ، ولابد من أن يتجه الفكر العربى نحو العمل العقلانى البراجماتى الذى يساعده فى تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويدفع به إلى أن يعيش فى القرن الحادى والعشرين الذى نقترب من بدايته ، ومن الضرورى عند بلورة هذه الأفكار والقضايا أن تكون وثيقة الصلة أو قريبة من الفكر العالمى والمهتم بإعلاء مكانة الإنسان والداعى لتأكيد ذاتية الفرد واحترام حقوق الإنسان ، والمطالب ببناء نظم ديمقراطية صحيحة والمتطلع لتحقيق التقدم الاقتصادى من خلال آليات السوق والتعاون والتكتل الإقليمى ..

٢ – تعامل النخب السياسية والفكرية :

لا شك أن هذه النقطة وثيقة الصلة بسابقتها ، ذلك لأن النخب هى التى تصنع الفكر وتبشر به وتدافع عنه ، ومن الملاحظ أن النخب الفكرية فى الخمسينات وحتى السبعينات كان معظمها ينتمى لمصر والعراق وبلاد الشام ، ولكن التطور السياسى والاجتماعى أدى لتوسيع دائرة هذه النخب لتشمل كافة الأقطار العربية ، وبرزت نخب سياسية وفكرية من شمال إفريقيا والجزيرة العربية ، بل أن توجهات النخب السياسية فى دول الخليج أصبحت أكثر تأثيرا بحكم ثقلها الاقتصادى ليس فقط من خلال أجهزة الإعلام فى الوطن العربى ، بل فى الدول الغربية أيضًا ، وهذه النخب الجديدة بعضها يعبر عن فكر تقليدى وآخر عن فكر عصرى فى سبيله للتبلور وبعضها متأثر بالخصوصيات القطرية ، ومن ثم فإنه من الضرورى العمل من أجل بناء وحدة فكرية تجمع هذه النخب المتعددة الانتماءات الفكرية والسياسية ، حتى يمكن التوصل إلى القاسم الأدنى المشترك لربط العلاقات العربية بعضها ببعض ، ولبلورة كيفية التعامل مع العالم الخارجى لتجنب المفهوم الخاطئ للثقافة السياسية العربية والنظرة الخاطئة للإسلام وللرد على المقولات التى تنشر فى العديد من المؤلفات الغربية ، وإنه من نافلة القول الإشارة إلى أن النخب الفكرية والسياسية فى العالم العربى خاصة لم تضطلع بدورها كما يجب ، وعانت من الانقسام الفكرى فيما بينها من ناحية ، ومن ضغوط السياسيين من ناحية ثانية ، ومن أثر التخلف الاقتصادى

والاجتماعى من ناحية ثالثة ، ومن هجرة الأدمغة من الدول النامية للدول المتقدمة لأسباب عدة منها عجز النظم السياسية والاجتماعية فى البلاد النامية عن استيعاب هذه العقول والاستفادة منها على الوجه الأمثل .

ونخلص مما سبق إلى أنه نتيجة ما تعرضت له الأفكار والقضايا من تغيرات واختلاف فى الأولويات أو ما طرأ على النخب العربية من عوامل أثرت على وزنها وثقلها ودورها ، كل هذا يستلزم التنادى إلى كلمة سواء بالدعوة لمؤتمر قومى عربى يجمع المفكرين من شتى الاتجاهات والمدارس الفكرية لرسم إطار لوحدة فكرية ، ووضع خطة عمل استراتيجية لتحقيقها بما يكفل للعالم العربى الانتقال من حالة التشرذم والصراع الفكرى الراهن ، الذى ينبئ بغياب الهدف ، وانعدام الاتجاه ، ومن ثم يجعل الاحتمالات أكبر لتهميش العالم العربى فكريا وحضاريا وسياسيا .

٣ – التعامل بين النظم السياسية العربية :

لقد عكس تباين الأفكار والقضايا ، واختلاف النخب السياسية والفكرية فى الوطن العربى ، ذاته على النظم السياسية العربية ، ومن ثم وجدنا التباين ما بين نظم أشبه بالقبلية والعشائرية ، ونظم أقرب إلى السمات الديمقراطية بمفهومها الغربى القائم على تعدد الأحزاب .

ومن ثم فإنه لرسم استراتيجية للتعامل مع النظم العربية لابد أن

تكون هذه الاستراتيجية واقعية ومرنة ، وبعبارة أخرى أن تتعامل مع الأمر الواقع كما هو دون أن تسعى لتغييره وتترك هذا التغيير لمنطق التطور الطبيعى ، ذلك لأن كافة محاولات التغيير فشلت وأحدثت شروخاً عميقة الغور فى بنية النظام العربى ، وفى العلاقات العربية ، ومن الضرورى أن يستند التعامل بين النظم السياسية العربية على أساس قاعدة التنوع فى إطار الوحدة ، ومبدأ التعايش بين الأنظمة المختلفة ، ولكن فى نفس الوقت فإن النظم السياسية العربية عليها أن تعيش فى إطار التاريخ والعصر وليس خارج هذا الإطار ، بعبارة أخرى على القائمين على أمر تلك النظم أن يبادروا نحو إدخال الإصلاحات الضرورية لكى تقترب نظمهم السياسية من حقائق العصر فى أواخر القرن العشرين .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى ضرورة التنسيق بين النظم السياسية العربية لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجهها وبخاصة إزاء ظواهر مثل ظاهرة الإرهاب أو التطرف أو ظاهرة تدفق العمالة غير العربية على الدول العربية مما سيؤثر فى تشكيل بنيانها الثقافى والديمغرافى فى المدى البعيد .

٤ – التعامل بين الدول العربية :

رغم تقارب هذه النقطة مع النقطة السابقة باعتبار أن كلاهما ينتمى إلى الإطار النظامى للدولة ، بنفس تقارب النقطتين الأولى والثانية اللتين تنتميان إلى الإطار الفكرى ، إلا أن بينهما خلافًا

فى التناول ، فالدولة أوسع نطاقًا من النظام السياسى ، وهنا تواجه الدول العربية مشاكل مثل قضايا الحدود والخلافات حول ترسيمها ، ومشاكل الكيانات الصغيرة والسعى نحو اندماجها بصورة أو بأخرى سواء فى شكل وحدة اندماجية كما فى حالة اليمن ، أو فى إطار تنظيمى إقليمى كما فى التجمعات الخاصة بمجلس التعاون الخليجى أو الاتحاد المغاربى وأيضا مشاكل الأقليات العرقية أو الدينية ، وكذلك قضايا التعاون الاقتصادى والجمركى ولذا فإنه من الضرورى أيضًا أن تتعامل الدولَ العربية مع بعضها البعض بالمنطق الواقعى البراجماتى من جانب ، وأن تسعى لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية ، وهذا يستدعى إنشاء آلية لفض المنازعات بالطرق السلمية ومنها إنشاء محكمة عدل عربية ، من ناحية أخرى ، كما يستلزم ذلك تعزيز منظمات العمل العربى المشترك ، وفى مقدمتها جامعة الدول العربية باعتبارها المنبر الذى تعبر فيه كل الدول العربية عن آرائها ، وتنسق من خلالها سياساتها فى إطار من احترام السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية وتبادل المصالح والمنافع بين الدول العربية بعضها البعض .

والخلاصة أنه نظرًا للظروف الخاصة والسمات الفريدة للعالم العربى فإن الاستراتيجية المثلى لإقامة علاقات عربية عربية سليمة ينبغى أن تقوم على عناصر أساسية من بينها العناصر التالية :

الأول : الاعتراف بالأمر الواقع القائم والتعامل معه على هذا

الأساس ، سواء كان هذا الأمر الواقع يتعلق بالنظم السياسية ، أو بالحدود الراهنة للدول ، أو بطبيعة تعاملها مع منهج تطورها السياسى والاجتماعى .

الثانى : الإقرار واحترام مبادئ السيادة الوطنية وحرمة وسلامة الأراضى والوحدة الإقليمية للدول العربية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية تحت أية دعاوى .

الثالث : الاعتراف بأن المبدأ الأساسى فى التعامل بين الدول العربية ، كما هو بين مختلف دول العالم ، هو إيجاد مصالح مشتركة تحقق منافع متبادلة للدول والنظم والنخب على حد سواء .

الرابع : أهمية تعامل وانفتاح النخب العربية على بعضها البعض واضطلاعها بدور فى تطوير مجتمعاتها ..

الخامس : ضرورة تعزيز آليات العمل العربى المشترك ضمانًا لتأكيد الذاتية والهوية العربية ولتكون حصنًا وملاذًا فى مواجهة التحديات الإقليمية والدولية التى تفرض نفسها .

السادس : ضرورة بلورة مزيد من التعاون من خلال القطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والتصنيع وإقامة البنية الأساسية « من مواصلات وطرق واتصالات » فى عالم تتشابك فيه المصالح ، وتتعاظم فيه المخاطر على الكيانات الصغيرة التى لن يكون بمقدورها الصمود فى وجه الشركات متعددة الجنسية على المستوى العالمى ، ولا مواجهة تحدى ثورة التكنولوجيا والاتصالات .

السابع : ضرورة تطور دور جامعة الدول العربية لتتحول إلى جهاز يعبر عن الذات والهوية الثقافية والحضارية العربية وهذا يستلزم تغييرًا فى هيكل الأمانة العامة للجامعة العربية لكى تعكس هذا التوجه الجديد ، واختيار موظفين متخصصين فى مثل هذه المجالات فضلاً عن إيمانهم بمثل هذا الدور الحضارى القومى العربى ، كما أنه من الضرورى أن تتطور جامعة الدول العربية لتعكس البعد الاقتصادى والتكنولوجي ، وهذا يستلزم أيضًا تغيرًا فى هيكل وموظفى هذا القطاع ، وأخيرًا لابد كما سبق وكررت فى أكثر من موضع من هذه الدراسة أن يتم التخفيف من البعد الدعائى السياسى الخارجى والمشاركة فى المنتديات ، والحوارات السياسية الدولية التى هى أقرب للتمثيل المظهرى الذى يقوم به موظفون رغبة فى السفر ، ويتحول هذا التمثيل إلى تمثيل حضارى حقيقى يضطلع به مؤمنون بالفكر والعمل من ذوى الكفاءة والمؤهلات العلمية اللازمة للاضطلاع بمثل هذه المهمة .

وفى ختام هذا الباب ، هل يمكن القول بأن النقاط السبع السابقة تمثل أعمدة الحكمة السبعة لإعادة اللحمة للعمل العربى المشترك ، وللمساعدة فى الخروج من المأزق الراهن ؟ ! آمل أن يكون ذلك ولو بداية وخطوة من أجل هذا الهدف النبيل الذى تهفو إليه أفئدة أبناء الأمة العربية وتشرئب إليه أعناقهم وتخفق له قلوبهم .

بديلا عن الخاتمة

لقد استعرضت فى هذه الدراسة الأمن القومى العربى فى إطاره الشامل المتعلق بوضع العالم العربى ، أو الوطن العربى ، أو الشعوب العربية ، أيا كان المصطلح الذى يرى القارئ استخدامه ، وفقًا لمشربه واتجاهه الفكرى إلا أن القاسم المشترك سواء فى هذه المصطلحات ، أو فى مختلف فصول هذه الدراسة ، هو العرب : همومهم وآمالهم ، طموحاتهم وإحباطاتهم ، أحلامهم وواقعهم ، وضعهم الدولى ، والإقليمى ، والذاتى أو بعبارة أخرى حالهم فيما بينهم ، وتقدمت بعدد من الأفكار والآراء والمقترحات ، كلما كان ذلك مناسبًا أو ملائمًا ، لتضييق الفجوة ، وللتقريب بين التصور الفكرى أو الأهداف المثالية التى نتطلع إليها ونتوخاها ، وبين الواقع الذى نعيشه ، بكل ما فيه من مظاهر الإحباط ، وعلامات الإخفاق ، ودلائل التباعد عن الأهداف ، وهو ما دعا لوضع واختيار العنوان لهذه الدراسة « مستقبل الأمن العربى » مع تحليل ذلك ضمن الإطار الشامل للظاهرة العربية ، ولست أسعى فى هذه المرحلة لكى أقدم خاتمة لحالتنا كعرب فى مفترق الطرق ، فما أرفضه ، بالوعى وباللاوعى ، بالشعور وباللاشعور ، أن نفترق ويذهب كل منا فى طريقه ، إذ ليس من السهل أن تعود الطرق التى تفرعت عن المفترق

للالتقاء مرة أخرى من جديد ، كما أننا لا نملك من مقومات ثقافية وفكرية وتراثية وتاريخ لسنا حقيقة مرشحين بنوع من فلسفة الجبر أو الحتمية لمثل هذه الحالة ، وأن أقصى ما يمكن أن نعيش فيه من إحباط هو استمرار الحال على ما هو عليه من تدهور وتردى ، وهو كما يقول المناطقة أمر محال ، وإذا أخذنا بمنطق الفلسفة العربية الأصيلة المستمدة من القرآن الكريم ﴿فإن مع العسر يسرًا ، وإن مع العسر يسرًا﴾ والتى عبر عنها الشاعر العربى بقوله :

اشتدى أزمة تنفرجى قد آذن ليلك بالبلج

بعبارة أخرى إذا لذنا بالثوابت واحتمينا بها ، فإن الثابت الوحيد الأصيل هو أننا أمة واحدة ذات تراث وحضارة ، وبيننا رباط متين نابع من ذلك التراث ومستمد من تلك الحضارة ، إذن التساؤل كيف نتصور المستقبل فى مفترق الطرق هذا ، يصبح تساؤلاً منطقيًا ومشروعًا ؟

إن المادة لا تفنى ولا تستحدث من العدم كما يقول علماء الكيمياء ، والشعوب لا تختفى وإنما تتطور لترتدى ثوبًا جديدًا فى ميلاد جديد ، إن سمة الحياة وناموسها الأزلى هو السير فى طور متجدد من خلال عملية تفاعل ديناميكى بناء ومبدع وخلاق ، وهذا التفاعل يعتمد على الفكر والذى يستمد بدوره من النخبة التى تستلهم نبض الجماهير ، وتستوعب تراث المجتمع ، وترسم استراتيجية واقعية لبلوغ الآمال ، ولتحقيق الأهداف ، وأحيانًا تتضمن تلك

الاستراتيجية الواقعية عناصر تصورية Visionary سعيًا للوصول لتحليل وتقييم وفهم الأبعاد الشاملة والعناصر الأصيلة والعوامل والمقومات الكامنة ، ونقلها من عالم التصور Vision إلى عالم الواقع Reality وإذا كانت سمة القرن الحادى والعشرين ، هى الانطلاق نحو التوحيد والتكامل الاقتصادى كوسيلة لتعاون وتقارب سياسى استنادًا لضرورات التطور التكنولوجى الرهيب وآثاره على شتى مجالات الحياة والنشاط فإن الرؤية العربية أو التصور العربى Arab Visionلابد أن يعبر بحكم الضرورة Necessity ولا أقول الحتمية Determinism عما يتمشى مع منطق الأشياء وطبيعتها وهو تقارب الأطراف لا تباعدها ، تشابك المصالح لا افتراقها ، تفاعل المتناقضات لا تصارعها ، ومن ثم فإن مفترق الطرق العربية Cross-Roads لن يكون مفترقًا Divergence وإنما سيكون بمثابة ميلاد جديد لمسيرة الحياة العربية فى نقطة التقاء جديدة Convergence، وإننى لا أقول هذا انطلاقًا من مجرد الأمل ، أو مبحا فى الوهم ، أو إغراقا فى الحلم ، ولكننى أقوله استنادًا لحقائق تدفعه دفعًا حثيثًا نحو هذه الحالة . إننى لا أنفى وجود عنصر التطلع والأمل ، وهو أمر مشروع ، ولكننى أستند فى نفس الوقت إلى حقائق واقعية أشرت فى ثنايا هذه الدراسة إليها كما ألمحت فى السطور السابقة لبعض حيثياتها ، ولعل أقوى هذه الحيثيات أن حالة التردى الراهنة ليست بجديدة ، وحالة الخلاف الحالية ليست مستحدثة ، وحالة الخصام القائمة ليست بلا سوابق ، ولكن فى نفس الوقت فإن الاقتراب والائتلاف

والتمسك بالأصول الثقافية التى تمس كل مواطن عربى فى أعماقه ، هى أكثر رسوخًا اليوم من أى وقت مضى ، وقوة العرب هى أوضح اليوم من أى وقت مضى ، وإن كانت من الناحية النسبية أضعف فى مواجهة القوى الأخرى التى انطلقت فى معراج التقدم بسرعة فائقة ، ومن هنا أقول إن نظرتى تستلهم التاريخ والحضارة ولا تعيش فى لحظة آنية وإن كانت لا تغفل عن تحليل هذه اللحظة وإدراك مخاطرها ، ومن ثم فإن دعوتى هى إلى ضرورة التنادى العربى للارتفاع فوق المصالح الذاتية والمكاسب الشخصية لهذا المواطن أو المثقف أو القائد أو الزعيم العربى أو ذاك ، والتفكير بالمصلحة المشتركة التى ستتحقق من خلالها المصالح الذاتية بطريقة أعمق وأشمل وأكثر استقرارًا ورسوخًا . لقد مضى عصر الدولة – المدينة ، ونحن على أعتاب عصر الدولة الإقليم ، وعلى مشارف عصر القرية العالمية ، وإذا تصور البعض إمكانية البقاء فى عصر الدولة المدينة فسيكون هو الحالم والواهم والمتخلف عن العصر الذى نعيشه ، وهو العصر الذى سيفرض منطقه فرضًا ، ولذلك فإن المثقفين وحملة الأقلام ، والنخب الاقتصادية ورجال الأعمال ، ودعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والجماعات الأهلية وغير الحكومية والشركات عابرة الحدود سواء فى مجالات السياسة أو الاقتصاد أو فى المجالات الإنسانية هم أدوات التطور ووسائله ، وإننى أرى أن هذه الأدوات قد ولدت على الأرض العربية ، وأنها فى طور من النشأة والترعرع ، ومن ثم فمن المحال بل ومن المستحيل

العودة للوراء ، وإنما سيولد العرب من جديد وسينطلقون فى معراج التقدم بمنطق جديد وبمفهوم جديد ، وإن كان مستمدًا من الأسس الثابتة ذات الأبعاد الحضارية ولن يخرج العرب من التاريخ بل ولن يعشوا على هامشه ، وإنما سيدخلون فى أعماقه ويتفاعلون فيه بكامل أبعاده وجوانبه ، وهذا هو التحدى الحضارى الذى يواجهنا وإننى لعلى ثقة بأننا عليه لقادرون .

ولا شك أن قضية الأمن القومى العربى من أكثر قضايا الوطن العربى صعوبة فى تناولها لحساسية ذلك لاعتبارات عديدة وربما منها اختلاف الرؤى حول مفهوم العدو من دولة لأخرى ، أو من منطقة عربية لأخرى وفقًا لأولويات هذا النظام السياسى أو ذاك ، هذا فضلا عن تعدد جوانب الأمن فهو ليس مجرد الأمن العسكرى ، وإنما يشمل الأمن الاقتصادى والأمن السياسى والأمن الاجتماعى ، أضف لذلك تأثير قضايا العصر ، وبخاصة حقوق الإنسان والإرهاب الدولى ، أو الإرهاب المستتر بالزى الدينى على مفهوم الأمن العربى ، ناهيك عن أثر التكتلات الاقتصادية الدولية ، وأثر نشأة منظمة التجارة الدولية على الأمن الاقتصادى العربى ، كل هذه الصعوبات والحساسيات المرتبطة بالأمن العربى لا يجب أن تثنينا أو تفت من عزمنا عن العمل لتحقيق هذا الأمن لأنها قضية وجود إما أن نكون أو لا نكون فى وسط هذا الكون المتلاطم الأمواج المتدفق فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى هى مفتاح التقدم فى القرن الحادى والعشرين .

الفهرست

مقدمة ٧

الفصل الأول : البيئة الدولية للأمن القومى العربى . . ١١

المبحث الأول : ملامح التطورات الدولية ١٤

المبحث الثانى : تقرير دى كويار للدورة ٤٦ للجمعية العامة ١٧

المبحث الثالث : التغير فى جهاز المنظمة الدولية . . ٢٣

المبحث الرابع : حفظ السلام كوسيلة لتحقيق الأمن القومى ٣١

الفصل الثانى : البيئة الإقليمية للأمن القومى العربى . ٥٤

المبحث الأول : التجمعات والترتيبات الإقليمية لدول الجوار ٥٥

المبحث الثانى : نحو منهج للتعامل مع دول الجوار . ٧٥

الفصل الثالث : النظام العالمى الجديد وأثره على الأمن القومى العربى ٨٤

المبحث الأول : معالم التطورات بعد الحرب العالمية الثانية ٨٨

المبحث الثانى : التغيرات الدولية فى مرحلة ما يسمى بالنظام العالمى الجديد ٩٣

المبحث الثالث : الأمم المتحدة والأمن القومى العربى . ١٠١
الفصل الرابع : جامعة الدول العربية والأمن العربى . ١٠٧
الفصل الخامس : تأثير قضايا العصر على الأمن القومى العربى ١٣٨
المبحث الأول : نظرة خاطفة على أبرز قضايا العصر . ١٤١
المبحث الثانى : أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان . ١٤٨
المبحث الثالث : تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك ١٥٢
المبحث الرابع : مصر والعمل العربى المشترك . . . ١٥٩
الفصل السادس : نحو علاقات عربية أفضل ١٧٢
المبحث الأول : الإطار الفكرى للعلاقات العربية . . ١٧٥
المبحث الثانى : الظروف والأوضاع الراهنة للعلاقات العربية ١٧٨
المبحث الثالث : نحو بناء اطار مستقبلى للعلاقات العربية ١٨٣
بديلا عن الخاتمة ١٩٤
المؤلف فى سطور ٢٠١

العدد القادم

مراجعات فى لغات المعرفة
دكتور يحى الرخاوى

المؤلف فى سطور

• بكالوريوس علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (يونية١٩٦٥) بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف الثانية.

• ماجستير علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة (نوفمبر ١٩٧٤) بتقدير جيد جدًّا .

• دكتوراه علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة أبريل ١٩٨٠ بتقدير مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالنشر والتبادل .

المؤلفات العلمية :

أصدر عدة مؤلفات منها :

١ – السياسة والثقافة فى الصين مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٤) .

٢ – الاشتراكية الديمقراطية فى النرويج . الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٠) .

٣ – عدم الانحياز فى عالم متغير. الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٧) .

٤ – التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة . الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٧) .

٥ – الصراع بين الصين واليابان . مكتبة مدبولى (١٩٨٨) .

٦ – مصر وحقوق الإنسان . الهيئة العامة للكتاب (١٩٩٣) .

٧ – حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق . مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣) .

٨ – « السياسة المصرية وعدم الانحياز فى مفترق الطرق » مركز البحوث والدرسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة (أغسطس ١٩٩٤) .

٩ – « أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية » بالاشتراك مع المستشار د . مجدى المتولى ، الهيئة العامة للكتاب (أكتوبر ١٩٩٤) .

١٠ – « جامعة الدول العربية والميثاق العربى لحقوق الإنسان » مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (أكتوبر ١٩٩٤) .

١١ – جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية – كراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية – الأهرام (١٩٩٤) .

١٢ – قواعد البروتوكول وآدابه بين التقاليد الإسلامية

والمجتمع الحديث . المكتبة الثقافية والهيئة العامة للكتاب (١٩٩٥) .

١٣ – هوية مصر، بالاشتراك مع المستشار د . مجدى المتولى . الهيئة المصرية للكتاب (١٩٩٧) .

١٤ – العرب وقضايا العصر ، دار الشروق ، القاهرة (١٩٩٧) .

بالإضافة للعديد من المقالات والأبحاث التى نشرت فى مجلات مصرية وعربية ودولية .

أعمال أخرى :

شارك فى وفود مصر فى عدة مؤتمرات لعدم الانحياز وفى المؤتمر الإسلامى ، ووفود مصر لدى الأمم المتحدة فى الفترة من ٨٧ – ١٩٩٢، والاجتماعات المختلفة فى إطار جامعة الدول العربية من ديسمبر ١٩٩٢ وحتى مارس ١٩٩٥ .